

تقرير

كتب دايفيد رولاندز في مجلة Green Left Weekly ان «مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية»، وغيرها من «منظمات الواجهة الممولة من الشركات»، وجدت لتخدم تشريع «الفساد المزمن، والتنمية غير المستدامة بينياً، وتساعد تفاوت المداخيل، التي لا يمكن فصلها عن عملية التوسع العالمي لرأس المال». لبنان ينوي الانضمام الى هذه المبادرة... بحجة تطبيق «معياري دولي» للشفافية حول إدارة عائدات الموارد الطبيعية

## «مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية»: صنيعته

### فراس ابو مصلح

«مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية» (EITI)، تقدم نفسها على أنها «جمعية غير ربحية» مسجلة في النروج، وتعزف أهدافها بالعمل على إقامة «معياري دولي للشفافية حول إدارة عائدات الموارد الطبيعية»، إذ تحت «المبادرة» الحكومات كي تفصح عن المبالغ التي تتلقاها من الشركات الاستخراجية العاملة في بلدها، وتحت الشركات أيضاً كي تفصح عن المبالغ التي تدفعها للحكومات». تتألف الجمعية، صاحبة المبادرة، من كبريات شركات استخراج البترول والمعادن (منها إيكسون - موبيل ورويال داتش شيل وأنغلو - أميركان وتوتال وإيني)، ومن حكومات الدول الصناعية الكبرى، التي تخضع لمصالح تلك الشركات (منها الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليابان)، وتتألف أيضاً من «منظمات المجتمع المدني»، الممولة بغالبيتها من الشركات وحكومات تلك الدول!

منذ أيار الماضي، تجري محادثات بين الجمعية و«هيئة إدارة قطاع البترول» في لبنان، من أجل انضمام لبنان الى هذه المبادرة. وفي هذا السياق، زار المدير في السكرتاريا الدولية، بابلو فالفيردي، بيروت، وافتتح حملة تعريف بالمبادرة وأهدافها.

يشرح فالفيردي أن التوقيع على المبادرة يلزم الحكومات بالعمل مع المجتمع المدني والشركات (الاستخراجية)، لإعداد تقارير الإبلاغ التي تُرفع إلى السكرتاريا الدولية للجمعية لتصادق عليها الأخيرة، بعد تدقيق أرقامها من قبل طرف ثالث، أي شركة تدقيق دولية. يُعد التقارير مجلس تشيئة الحكومة ويسمى «مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين»، حيث يتساوى تمثيل الحكومة والشركات والمجتمع المدني.

يقول فالفيردي إن منظمته تجري مباحثات مع «هيئة إدارة قطاع البترول» في لبنان، وإنه «لا مشاكل جدية حتى الآن في الإطار القانوني للأنشطة البترولية». يعرب عن سروره للعمل مع دولة «بدأت بالفعل بتبني الكثير من موجبات معيار EITI»، حتى قبل التواصل مع المنظمة. يعلق فالفيردي «إننا نجري هذه النقاشات في مرحلة مبكرة جداً من

تطور قطاع البترول اللبناني، وهذا أمر مثير حقاً، لأننا نرى هنا الفرصة والإرادة لإنشاء إطار للشفافية والمحاسبة من الطراز الأول!». يتحدث فالفيردي عن معايير موحدة يضعها المجلس الدولي للمبادرة، ولكن «مجموعة أصحاب المصلحة» هي التي تقرر ما تتبناه من المعايير في تقاريرها وما تهمله، شرط ذكر سبب إهمال أي من المعايير؛ كما أن للمجموعة حرية إضافة معايير خاصة بها.

يقول رولاندز رياشي الباحث والمحاضر في الجامعة الأميركية في بيروت إن «مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية» هي صنيعته الشركات البترولية نفسها التي نهبت الدول النامية وخرّبت بيئتها الطبيعية، وإنها تندرج في سياق خطاب «الحوكمة» النيوليبرالية التي تسعى إلى تبييض صورة الشركات العابرة للحدود الوطنية، فيما هي تفكك البنى المؤسساتية والأطر القانونية الناظمة لعمل الشركات، وتضع الدولة والشركات الخاصة والمجتمع المدني على المستوى نفسه». كما يشير رياشي إلى استحالة المراقبة والمحاسبة الفعلية بالاعتماد على الأرقام المجمعة لتقارير «الإفصاح» التي تنص عليها «المبادرة»، بمعزل عن التفاصيل التي أوصلت إلى هذه الأرقام، كأرقام الأكاليف الفعلية للشركات والضرائب على الأرباح، والتي «لا تذكرها التقارير». يقول رياشي «لا قيمة للمبادرة من دون قانون حرية الوصول إلى المعلومات»، لافتاً إلى أن غياب القانون المذكور «مشكلة هيكلية» تجعل، بالإضافة إلى إفراغ جهاز الدولة وإضعافه، من أي كلام حول المراقبة والمحاسبة كلاً ما لا يستند إلى أي أساس واقعي.

كلام رياشي يجد ترجمته في الواقع. إذ ثمة الكثير من الأسئلة الجوهرية حول قطاع البترول في لبنان تبقى بلا إجابات شافية حتى الآن. على سبيل المثال، لا تملك مصادر ريفية في هيئة إدارة قطاع البترول أجوبة عما إذا كانت العقود مع شركات البترول ستُنشر أو لا (نشرت الهيئة نموذج العقود فقط). اكتفت المصادر بالقول إن «المسألة ما زالت قيد البحث»، وإنه «لا مانع قانونياً من نشر العقود». يقول فالفيردي إن «نشر العقود مسألة جديدة نسبياً»، مشيراً إلى أنه في عام 2013، كانت الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمملكة المتحدة

رياضي: لا قيمة للمبادرة من دون قانون حرية الوصول إلى المعلومات (مروان طحطح)



### تجربى محادثات بين الجمعية و«هيئة إدارة قطاع البترول» من أجل انضمام لبنان إلى هذه المبادرة

والنروج وأستراليا والكونغو والبيرو والإكوادور تنشر العقود مع شركات البترول، وأضاف إن منظمته «توصي بنشر العقود».

ليس هذا فحسب، بل إن مصادر الهيئة تقول إنها لا تملك أجوبة عما إذا كانت تقارير «الشفافية» ستتضمن أرقام التكاليف التي

ستتكبدها الشركات في عملياتها، إذ يتخوف كثيرون من قيام الشركات بنفخ أكاليفها لتعظيم حصتها من البترول (أي تضخيم «بترول الكلفة»)، على حساب حصة الدولة من مجمل العائدات. لكن مصادر الهيئة تحرص هنا على التنويه بأن المادة 52 من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (رقم 132/2010) تنص على إنشاء «سجل الحقوق البترولية والحماية القانونية»، الذي سيتضمن أسماء حملة الأسهم وحصصهم من الشركات الفائزة بالعقود فقط، وليس المتأهلة لدورات المزايمة، مضيئة إن السجل سيكون مفتوحاً للعموم،

حيث ستُمنح المعلومات بناءً على طلب يقدمه أي من المواطنين. لم تفسر الهيئة أسباب منح شركات البترول «الإعفاءات والتخزيلات غير المحدودة»، كإعفاء الشركات من الضريبة على كلفة الفائدة، ومن بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة، ومن الرسوم الجمركية على الاستيراد وإعادة التصدير، ومن رسم الطابع المالي، ومن الضرائب على العقارات، كما جاء على لسان عدد من الخبراء في الندوة التي عقدها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في أيار من العام الماضي، بعنوان «الجوانب المالية والضريبية للأنشطة»

### متابعة

## تمهيد التغطية الصحية «الناقصة» من جيوب اللبنانيين

### حسين مهدي

لم يُسمح أمس للصحافيين بحضور ورشة عمل نظمتها لجنة الصحة النيابية عن «البطاقة الصحية - نظام التغطية الصحية الشاملة». رد أمين سر اللجنة ذلك إلى أن المدعويين هم فقط من أصحاب الاختصاص، علماً أن الدعوة عمّمتها لجنة الصحة نفسها، والموضوع يناهز أهل الاختصاص إلى نحو نصف الشعب اللبناني المحروم أي تغطية صحية. ليست المرة الأولى التي تطرح فيها

مسألة التغطية الصحية الشاملة للمواطنين. سبق لوزير العمل السابق شربل نحاس أن قدم مشروع قانون على طاولة مجلس الوزراء لتطبيق نظام موحد للتغطية الصحية، يشمل كل اللبنانيين المقيمين، ويمول من استحداث ضرائب على الربوع العقارية والمالية لا من الاشتراكات. عارضت مشروع نحاس كل القوى السياسية في الحكومة، ومنذ ذلك الوقت يجري طرح مشاريع مجتزأة، يلقي جزء مهم من عبء التمويل لها على عاتق

المشركين والمرضى غير المضمونين. مشروع «البطاقة الصحية» هو أحد هذه المشاريع الهجينة. هذه البطاقة، يفيد منها أي مواطن ليس لديه أي تأمين صحي الزامي، بحسب ما ورد في المشروع. رئيس اللجنة النيابية عاطف مجدلاوي قال أمس إنه يجري إعادة تحديث الدراسة الاكتوارية، التي وضعت عام 2009 بقرار وزاري، بهدف إعادة احتساب الكلفة الإجمالية على المواطن اللبناني إلى جانب الدولة في مشروع البطاقة الصحية، عملاً بمبدأ «التكافل بين

المواطن والدولة». على أن تؤلف هيئة إدارة نظام البطاقة الصحية، ضمن إطار وزارة الصحة، وتحت إشراف وزيرها. مشروع القانون المقدم، يقضي بإلغاء السقف المالي المعطى للمستشفيات، أي الذريعة التي يعطيها المستشفى لرفض ادخال أي مواطن على حساب وزارة الصحة، وفق ما شرح مجدلاوي، وقال إن «البطاقة التي يناهزها المواطن توفر له الاستشفاء، فإذا توجه إلى أي مستشفى حكومي في منطقته يدخل من دون أن يدفع قرشاً، وإذا

اراد ان يدخل الى مستشفى خاص ضمن منطقته يدفع 10 في المئة. وإذا اراد التوجه الى المستشفى الحكومي خارج منطقته يدفع 5 في المئة و15 في المئة للمستشفى الخاص. هكذا تكون هذه البطاقة تساهم بشيء اسمه لامركزية الخدمة الصحية وتنعش المستشفيات الموجودة في المناطق كانت حكومية او خاصة». وأضاف مجدلاوي بأن «الكلفة على المواطن لن تكون أكثر من مئة دولار او 120 دولاراً في السنة»، بحسب نتائج الدراسة الاكتوارية.